الفصل الرابع
دولة الآيات

* * *

□ الفصل الرابع □
دولة الآيات

وبعد أن تبين صلة الشيعة المعاصرين بقدمائهم، وأن الارتباط قائم ووثيق بينهم، بل إن ما كان يعد غلواً عند الماضين أصبح ضرورياً عند المعاصرين، فهل ثمة حاجة بعد ذلك للوقوف عند دولتهم؟ أليس الأمر قد اتضح لكل ذى عينين؟ إن سبب تخصيص دولتهم الحاضرة بالدراسة والتقويم، يعود إلى أمرين أساسيين:

□ الأول:

أنها طرحت بلسان زعيمها، ونص دستورها فكرة جديدة في محيط التشيع الاثنى عشري، أثارت جدلاً بين شيوخ الشيعة بين مؤيد ومعارض. تلك هي فكرة نقل وظائف المهدي وصلاحياته بعد طول غيبته، وتأخر خروجه إلى الفقيه الشيعي بالكامل كما سيأتي تفصيله والحديث عن آثاره، حيث أن الخميني استولى تماماً على وظائف مهديهم المنتظر بعد قيام دولته.

□ السبب الثاني:

بأنه قيل إن هذه الدولة هي التي تمثل الإسلام في هذا العصر، وشيوخها هم المراجع للمسلمين، ومؤسسها من المجددين، وراج هذا على بعض المسلمين، وقيل بعد قيام دولتهم بأنه قد عاد «المذهب الشيعى إلى نقائه الأصيل ولاء لله ورسوله ﷺ وحباً لآل بيته حباً صادقاً لوجه الله لا يفقد صاحبه احترام غيرهم من المسلمين وخصوصاً صحابة رسول الله- ﷺ-»[1].

وزعمت بعض الصحف «أن ردود الفعل التي أحدثتها (حركة الخميني)

---

(١) مجلة البلاغ، العدد (٥١٢)، ٩ ذي القعدة ١٣٩٩هـ.

كان مبعثها أن حركة الخميني حركة إسلامية مائة في المائة»[1].. ورشحت مجلة المعرفة التونسية الخميني لنيل جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام[2].

ومضت على هذا النهج مجلات أخرى كالرائد[3]، والدعوة[4] والرسالة[5]، والأمان[6] وغيرها. وهذه المجلات كلها منتسبة لأهل السنة.

وقد كتب بعض المنتمين لأهل السنة كتابات عن الخميني وثورته، يشيد بها، ويعدها المثال الصادق للحكومة الإسلامية[7].

وأصدرت بعض الحركات الإسلامية بيانات تثني وتؤيد المنهج الخميني حتى جاء في بيان التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وصف حكم الخميني بأنه «الحكم الإسلامي الوحيد في العالم»[8].

فكانت فتنة مدلهمة لا تزال بعض آثارها باقية، وإن أفاق البعض، وتبينت له الحقيقة، إلا أن منهم من لا يزال يعد ما يثار عن شيعة الخميني إنما هي «ضجة مفتعلة»[9].

وقد استغل الشيعة هذا الجو بالدعاية لمذهبهم ونشره، وساهمت هذه الحملة

---

(١) مجلة الاعتصام، العدد الخامس، السنة الثانية والأربعون، ربيع أول ١٣٩٩هـ.

(٢) انظر: مجلة المعرفة التونسية، العدد (٩)، السنة الخامسة، ذي الحجة ١٣٩٩هـ.

(٣) انظر: الرائد الألمانية، العدد (٣٤) ذى الحجة ١٣٩٨هـ ص٢٥- ٢٦.

(٤) انظر: الدعوة المصرية، العدد (٣٠) في ١/ ١٢/ ١٣٩٨هـ ص٨.

(٥) انظر: الرسالة اللبنانية، العدد (٢٩)، جمادى الثانية ١٣٩٩ هـ.

(٦) انظر: الأمان اللبنانية، العدد (٣١)، ٩ شوال ١٣٩٩هـ.

(٧) مثل: الخميني الحل الإسلامي والبديل، تأليف فتحي عبد العزيز ونشرته دار المختار الإسلامي، و «مع ثورة إيران» وهو البحث الثالث من البحوث التي يصدرها المركز الإسلامي في آخن، وكتاب: «نحو ثورة إسلامية» لمحمد عنبر.

(٨) انظر: الشيعة والسنة ضجة مفتعلة، وهو من سلسلة الكتب التي تصدرها دار المختار الإسلامى: ص٥٢.

(٩) انظر: المصدر السابق.

الإعلامية الدعائية في الصحف الإسلامية على اخفاء الحقيقة أمام شباب المسلمين، لأنها هي لا تعرف شيئاً من الخلاف بين الشيعة والسنة إلا أنه خلاف حول من يستحق الولاية: عليّ أم أبو بكر، وتلك أمة خلت، وليس هذا الخلاف بأمر ذي بال اليوم.

فكان هذا الوضع مجالاً خصباً لنشر الفتنة والرفض.. ومن هنا فإنه لابد من بيان الحقيقة ونشرها بين الناس.

ولابد من نقد دعوى الجديد والتجديد، وحكاية التغيير وتقويمها، ولعل دراسة فكر مؤسسها، ومواد دستورها، هي التي يمكن على ضوئها إصدار حكم موضوعي محايد في أمرها[1].

* * *

(١) وقد كتبت عن مسألة الخميني والتقريب في رسالتي للماجستير، وفي هذه الدراسة أكمل الموضوع بكشف جوانب جديدة، لعلها لم تطرق من قبل فيما نشر من كتب حول الخميني.

□ فكر مؤسسها □

من خلال الرجوع إلى ماكتبه الخميني في كشف الأسرار[1]، وتحرير الوسيلة والحكومة الإسلامية، ومصباح الإمامة والولاية، ورسائل التعادل والترجيح والتقية، ودروس في الجهاد والرفض، وسر الصلاة.. وغيرها.

يتبين أن له مجموعة من الاتجاهات، لعل أهمها ما يلي:

أولاً: الاتجاه الوثني.

ثانياً: الاتجاه الصوفي الغالي.

ثالثاً: دعوى النبوة.

رابعاً: الغلو في الرفض.

خامساً: عموم ولاية الفقيه (أو النيابة الكاملة عن المنتظر).

□ أولاً: الاتجاه الوثني[2]:

في كتابه كشف الأسرار ظهر الخميني داعياً للشرك ومدافعاً عن ملة المشركين حيث يقول:

تحت عنوان: «ليس من الشرك طلب الحاجة من الموتى».

«يمكن أن يقال إن التوسل إلى الموتى وطلب الحاجة منهم شرك، لأن النبي والإمام ليس إلا جمادين فلا يتوقع منهما النفع والضرر».

والجواب: إن الشرك هو طلب الحاجة من غير الله، مع الاعتقاد بأن هذا

---

(١) وهو باللغة الفارسية، وتم تعريب أجزاء من الكتاب من قبل أحد أبناء هذه اللغة، وقد أرسل لي صورة من هذه الترجمة أحد أساتذة الجامعة الإسلامية جزاه الله خيراً.

(٢) لم أجد أحداً كتب عن هذا الاتجاه عند الخميني رغم خطورته الكبرى.

الغير هو إله ورب، وأما إذا طلب الحاجة من الغير من غير هذا الاعتقاد فذلك ليس بشرك، ولا فرق في هذا المعنى بين الحي والميت، ولهذا لو طلب أحد حاجته من الحجر والمدر لا يكون شركاً، مع أنه قد فعل فعلاً باطلاً.

ومن ناحية أخرى نحن نستمد من أرواح الأنبياء المقدسة والأئمة الذين أعطاهم الله قدرة.

لقد ثبت بالبراهين القطعية والأدلة العقلية المحكمة حياة الروح بعد الموت، والإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم»[1] ثم ذكر أقوالاً للفلاسفة في إثبات ادعائه.

فقد اشتمل هذا النص على ما يلي:

أ- اعتقاده أن دعاء الأحجار والأصنام والأضرحة من دون الله لا يكون شركاً، إلا إذا اعتقد الداعي أنها هي الإله والرب.

وهذا باطل من القول وزور، لأن هذا هو الشرك الأكبر بعينه، والذي أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب لإبطاله، وهو شرك المشركين الذين جاهدهم الرسول ﷺ، ذلك أنه غير خاف أن المشركين ماكانوا يعتقدون في «أصنامهم» أنها الرب بل كانوا يقولون كما قال الله عنهم ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾[2]. وقال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[3].

وقال سبحانه: ﴿قُل لِّمَنِ الْأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ سَيَقُولُونَ

---

(١) كشف الأسرار: ص٣٠.

(٢) الزمر: آية: ٣.

(٣) يونس، آية: ١٨.

لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ ﴾[1].

فثبت بهذا أن مشركي العرب كانوا مقرين بأن الله وحده خالق كل شيء، وكانوا مع هذا مشركين، وكان شركهم من هذا الشرك الذي يدعو إليه خميني..

ب- اعتقاده أن الأئمة الأموات لهم قدرة على النفع والضر. ويقول بأنهم يستمدون منهم ذلك. وهذا من الشرك الأكبر بلا ريب، فالأموات لا يملكون لأنفسهم نفعاً ولا ضراً.. وهل يوجد فرق بين هذا وشرك مشركي قريش.. وغيرهم من مشركي الأمم الذي كان غالب شركهم من هذا الباب[2].

إن الفرق أن هؤلاء يسمون شركهم إسلاماً» ويرون أنه من دين محمد ﷺ كما ترى في دفاع هذا الرجل وغيره.

جـ- دعواه الإحاطة الكاملة للأرواح على هذا العالم، ثم خاض في ركام الفلسفة لإثبات مدعاه.

الإحاطة بهذا العالم لله وحده ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطًا﴾[3] والروح مخلوقة مدبّرة، وهي بعد مفارقتها للجسد في نعيم أو عذاب، وليس لها من أمر الإحاطة بالعالم نصيب، ولكن الشيء من معدنه لا يستغرب فمن يجمع بين إلحاد الفلاسفة وغلو الرافضة لا يخرج منه إلا هذا وأشنع.

□ اعتقاده تأثير الكواكب والأيام على حركة الإنسان:

لا يزال فكر الخميني أسير أوهام الشرك والمشركين، فهو يزعم أن هناك أياماً منحوسة من كل شهر يجب أن يتوقف الشيعي فيها عن كل عمل، وإن لانتقال

---

(١) المؤمنون، آية: ٨٤- ٨٩.

(٢) انظر: شرح الطحاوية: ص٢٠.

(٣) النساء: آية: ١٢٦.

القمر إلى بعض الأبراج تأثيراً سلبياً على عمل الإنسان، فليتوقف الشيعي عن القيام بمشروع معين حتى يتجاوز القمر ذلك البرج المعين.

ولاشك بأن من يعتقد في الأيام والكواكب تأثيراً في جلب سعادة، أو إحداث ضرر أو منعه فهو مشرك كافر، وهو اعتقاد الصابئة في الكواكب.

ومما يشهد لا تجاه خميني هذا ماجاء في تحرير الوسيلة، حيث يقول: «يكره إيقاعه (يعني عقد الزواج) والقمر في برج العقرب، وفي محاق الشهر، وفي أحد الأيام المنحوسة في كل شهر وهي سبعة: يوم ٣، ويوم ٥، ويوم ١٣ ويوم ١٦، ويوم ٢١، ويوم ٢٤، ويوم ٢٥ (وذلك من كل شهر)[١].

هذا معتقد الخميني فيصدق فيه ومن تبعه قول صاحب التحفة الاثنى عشرية: «إن الصابئين كانوا يحترزون عن أيام يكون القمر بها في العقرب، أو الطرف، أو المحاق، وكذلك الرافضة.. وكانت الصابئة يعتقدون أن جميع الكواكب فاعلة مختارة، وأنها هي المدبرة للعالم السفلي، وكذلك الرافضة»[٢]

□ حقيقة الشرك عند الخميني:

وإذا كانت وثنية المشركين ليست عنده بشرك.. فما هو الأمر الذي يكون شركاً في نظره؟ .

يقول: «توجد نصوص كثيرة تصف كل نظام غير إسلامى بأنه شرك، والحاكم أو السلطة فيه طاغوت، ونحن مسؤولون عن إزالة آثار الشرك من مجتمعنا المسلم، ونبعدها تماماً عن حياتنا»[٣].

---

(١) تحرير الوسيلة: ٢/ ٢٣٨.

(٢) مختصر التحفة: ص ٢٩٩، وراجع: باب ما جاء في التنجيم من كتاب التوحيد مع شرحه فتح المجيد ص٣٦٥.

(٣) الحكومة الإسلامية: ص٣٣- ٣٤، وانظر: اعتقادهم في توحيد الألوهية ص (٤٢٥) وما بعدها من هذه الرسالة.

فأنت ترى أن مفهوم الشرك عنده هو أن يتولى على بلاد المسلمين أحد من أهل السنة فحاكمها حينئذ مشرك، وأهلها مشركون، فدين هؤلاء «الولاية» لا التوحيد، ولذلك فإن الشرك قد ضرب بجرانه في أقطارهم.

* * *

□ ثانياً: الغلو في التصوف (أو القول بالحلول والاتحاد):

وتتمثل «صورة التصوف عنده» في أوضح مظاهرها في كتابه «مصباح الهداية إلى الخلافة والولاية»، ثم كتابه الآخر «سر الصلاة».. وفيما يلي بيان لبعض اتجاهاته الصوفية الغالية:

أ- قوله بالحلول الخاص:

يقول عن أمير المؤمنين علي: «خليفته (يعني خليفة الرسول ﷺ) القائم مقامه في الملك والملكوت، المتحد بحقيقته في حضرت الجبروت واللاهوت، أصل شجرة طوبى، وحقيقة سدرة المنتهى، الرفيق الأعلى في مقام أو أدنى، معلم الروحانيين، ومؤيد الأنبياء والمرسلين علي أمير المؤمنين»[1].

فانظر إلى قوله «المتحد.. باللاهوت» تجده كقول النصارى باتحاد اللاهوت بالناسوت، ومن قبل زعمت غلاة الشيعة أن الله حلّ في علي[2] ولا تزال مثل هذه الأفكار الغالية والإلحادية تعشعش في أذهان هؤلاء الشيوخ كما ترى.

ومن منطلق دعوى حلول الرب بعلي- كما يفتري- ينسب الخميني لأمير المؤمنين علي أنه يقول : «كنت مع الأنبياء باطناً ومع رسول الله ظاهراً»[3].

ويعلق عليه فيقول: «فإنه عليه السلام صاحب الولاية المطلقة الكلية والولاية باطن الخلافة.. فهو عليه السلام بمقام ولايته الكلية قائم على كل نفس بما كسبت، ومع كل الأشياء معيّة قيّوميّة ظلّية إلهيّة ظل المعية القيومية الحقة الإلهية،

---

(١) مصباح الهداية: ص١.

(٢) انظر القول بالحلول عند عدد من فرق غلاة الشيعة في مقالات الإسلاميين: ١/ ٨٣- ٨٦، وأشار الشهرستاني إلى أن غلاة الشيعة كلهم متفقون على القول بالحلول (الملل والنحل: ١/ ١٧٥).

(٣) مصباح الهداية: ص١٤٢.

إلا أن الولاية لما كانت في الأنبياء أكثر خصهم بالذكر»[1].

فأنت ترى أن الخميني يعلق على تلك الكلمة الموغلة في الغلو والمنسوبة زوراً لأمير المؤمنين، بما هو أشد منها غلواً وتطرفاً فهو عنده ليس قائماً على الأنبياء فحسب، بل على كل نفس، ويختار الآية المختصة بالله سبحانه ليصف بها المخلوق. قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَآئِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍۭ بِمَا كَسَبَتْ﴾[2].

أي أنه سبحانه: «حفيظ عليم رقيب على كل نفس منفوسة» قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾[3][4].

وقد تبينت الحقيقة لكل ذى عينين، فماذا بعد القول بأن علياً هو القائم على كل نفس غلوّاً، إذ هو تأليه صريح.

وقال في قوله عز وجل: ﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾[5]. قال: «أي ربكم الذي هو الإمام»[6].

ب- قوله بالحلول والاتحاد الكلي:

وتجاوز الخميني مرحلة القول بالحلول الجزئي، أو الحلول الخاص بعليّ إلى القول بالحلول العام.. فهو يقول- بعد أن تحدث عن التوحيد ومقاماته حسب تصوره- «النتيجة لكل المقامات والتوحيدات عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى، ونفى الكثرة بالكلية، وشهود الوحدة الصرفة..»[7].

---

(١) مصباح الهداية: ص١٤٢.
(٢) الرعد، آية: ٣٣.
(٣) يونس، آية: ٦١.
(٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٥٦.
(٥) الرعد، آية: ٢.
(٦) مصباح الهداية: ص١٤٥.
(٧) مصباح الهداية: ص١٣٤.

ويبدو أن قوله «عدم رؤية فعل وصفة حتى من الله تعالى للتأكيد على مذهب الاتحادية، لأن رؤية فعل متميز، وإثبات صفة معينة لله يعني إثبات الغيرية والتثنية وهذا شرك عندهم.

ثم ينقل عن أحد أئمته أنه قال: «لنا مع الله حالات هو هو ونحن نحن، وهو نحن، ونحن هو»[1].

ثم يعلق على ذلك بقوله: «وكلمات أهل المعرفة خصوصاً الشيخ الكبير محي الدين مشحونة بأمثال ذلك مثل قوله: الحق خلق، والخلق حق، والحق حق، والخلق خلق.

وقال في نصوصه: «إن الحق المنزه هو الحق المشبه[2].. ثم نقل جملة من كلمات ابن عربي[3].. وقال: «لا ظهور ولا وجود إلا له تبارك وتعالى والعالم خيال في خيال عند الأحرار»[4].

وقال: «وإذا نظف دار التحقق من غبار الكثرة، وطوى الحجب النورانية والظلمانية ونال مقام التوحيد الذاتي، والفناء الكلي تحصل له الاستعاذة الحقيقية..».

ثم قال: وقوله: «إياك نعبد» «رجوع العبد إلى الحق بالفناء الكلي المطلق»[5].

ثم تراه كثيراً ما يستدل على مذهبه في وحدة الوجود. بقول ابن عربي والذي يصفه بالشيخ الكبير[6]، والقونوي، ويصفه بـ «خليفة الشيخ الكبير محي الدين»[7].

وهكذا يتبين أن الخميني قد أخذ منهج أهل الحلول والاتحاد.

* * *

---

(١) المصدر السابق: ص١١٤.

(٢) في الأصل المنقول عنه «المشيئة» وهو تصحيف واضح.

(٣) مصباح الهداية: ص١١٤..

(٤) المصدر السابق: ص١٢٣.

(٥) سر الصلاة: ص١٧٨.

(٦) انظر- مثلاً- ص٨٤، ٩٤، ١١٢ من مصباح الهداية.

(٧) انظر: ص (١١٠) من المصدر السابق.

□ ثالثاً: دعوى النبوة:

أفرزت لوثات التصوف، وخيالات الفلسفة عنده دعوى غريبة، وكفراً صريحاً، حيث رسم للسالك أسفاراً أربعة:

ينتهي السفر الأول إلى مقام الفناء وفيه السر الخفيّ والأخفى.. ويصدر عنه الشطح، فيحكم بكفره، فإن تداركته العناية الإلهية.. فيقر بالعبودية بعد الظهور بالربوبية»[1] كما يقول.

وينتهي السفر الثاني عنده إلى أن «تصير ولايته تامة، وتفنى ذاته وصفاته وأفعاله في ذات الحق وصفاته وأفعاله، وفيه يحصل الفناء عن الفنائية أيضاً الذي هو مقام الأخفى، وتتم دائرة الولاية»[2].

أما في السفر الثالث فإنه «يحصل له الصحو التام ويبقى بإبقاء الله، ويسافر في عوالم الجبروت والملكوت والناسوت، ويحصل له حظ من النبوة، وليست له نبوة التشريع، وحينئذ ينتهي السفر الثالث ويأخذ في السفر الرابع»[3].

وبالسفر الرابع «يكون نبيا بنبوة التشريع»[4].

فمراحل السفر عنده: الفناء، والولاية وفيها الفناء عن الفناء، والنبوة بلا تشريع، ثم النبوة الكاملة. وهي تتضمن أن النبوة مكتسبة عن طريق «رياضات» ومجاهدات أهل التصوف. وهي دعوى ترتد إلى أصول فلسفية صوفية قديمة، ولذا قال القاضي عياض: «ونكفر... من ادعى النبوة لنفسه، أو جوز اكتسابها والبلوغ

---

(١) مصباح الهداية: ص١٤٨.
(٢) المصدر السابق: ص١٤٨- ١٤٩.
(٣) المصدر السابق: ص١٤٩.
(٤) نفس الموضع من المصدر السابق.

بصفاء القلب إلى مرتبتها كالفلاسفة وغلاة الصوفية»[1].

فهذه المقالة كفر صريح، وإلحاد مكشوف، كفر بالنبوة وبالأنبياء، وخروج عن دين الإسلام، ويبدو أنه يدعي لنفسه سلوك هذه «المقامات».. وقد ذكر في كتابه الحكومة الإسلامية «أن الفقيه الرافضي» بمنزلة موسى وعيسى»[2].

وينبغي أن لا يغيب عن البال أن مقام الإمامة عندهم أعلى من مقام النبوة-كما سبق ذكره[3]- وسيأتي ذكر ذلك أيضاً من كلام الخميني نفسه، ومع ذلك فإن الخميني لا يدعى في إيران إلا «بالإمام» أي بالوصف الذي هو فوق وصف النبوة عندهم[4].

ولهذا قال مرتضى كتبي[5]، وجان ليون[6]: «بالنسبة للغالبية العظمى من الشعب الإيراني لم يعد روح الله الخميني آية الله إنما الإمام، وهو لقب نادراً ما أعطي في تاريخ الشيعة»[7].

وقد أكد هذا المعنى أحد المسئولين الإيرانيين ويدعى فخر الحجازي حين قال : «إن الخميني أعظم من النبي موسى وهارون» فنال بهذا القول رضى الخميني فعينه نائباً عن طهران، ورئيساً لمؤسسة المستضعفين أعظم مؤسسة مالية في البلاد[8].

---

(١) الشفاء: ٢/ ١٠٧٠- ١٠٧١.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص٩٥.

(٣) انظر: ص (٦٥٦).

(٤) مصطلح الإمام عند الشيعة يختلف تماماً في مفهومه عند أهل السنة، ولذلك لا يلفت استعمال الشيعة له أنظار أهل السنة.

(٥) مرتضى كتبى: أستاذ العلوم الاجتماعية في جامعة طهران.

(٦) جان ليون فاندورن: صحافي فرنسي.

(٧) المجتمع والدين عند الإمام الخميني، وقد نشر هذا البحث في: «الموند الفرنسية» ثم طبع في كتاب باسم «إيران .. ص٢١٦».

(٨) موسى الموسوي/ الثورة البائسة: ص١٤٧.

ونجد محمد جواد مغنية يلمح إلى شيء من تفضيل الخميني على نبي الله موسى عليه السلام حين قال: «وقال السيد المعلم (يعني الخميني) ص (١١١) من الحكومة الإسلامية: «لماذا الخوف؟ فليكن حبساً أو نفياً أو قتلاً فإن أولياء الله يشرون أنفسهم ابتغاء مرضاة الله».

ثم علق على ذلك مغنية بقوله: «وليست هذه الكلمات مجرد سورة من سورات الغضب كما فعل موسى (ع) حين ألقى الألواح- التوراة- وأخذ برأس أخيه يجره، بل تنبنى أيضاً على العلم والمنطق الصارم دون أن تلفحه نار العاطفة»[١].

هذا نص مغنية بحروفه، وهو يفيد- كما يظهر- أن الخميني أكمل من نبي الله موسى عليه الصلاة والسلام، وأن فعل الخميني مبني على العلم والمنطق، وموسى على الغضب والعاطفة .

وموسى عليه السلام أكرم وأعظم من أن يقارن بصفوة الصالحين فكيف يفضل عليه الخميني، أو يذكر معه في مقارنة، ولكنه منطق الغلاة الذين فرغت قلوبهم من توقير أنبياء الله ورسله، لأن غلوهم في أئمتهم ونواب الأئمة قد استفرغ من نفوسهم عظمة الرسالة والرسل.

ويقال : إن الخميني أدخل اسمه في أذان الصلاة وقدمه على الشهادتين.

يقول د. موسى الموسوي[٢]: «أدخل الخميني اسمه في أذان الصلوات، وقدم اسمه حتى على اسم النبي الكريم، فأذان الصلوات في إيران بعد استلام الخميني للحكم، وفي كل جوامعها كما يلي: «الله أكبر، الله أكبر (خميني رهبر) أي أن الخميني هو القائد، ثم أشهد أن محمداً رسول الله»[٣].. (بل لم تذكر

---

(١) الخميني والدولة الإسلامية: ص١٠٧.

(٢) وهو حفيد شيخهم أبي الحسن الموسوي الأصبهاني، وهو أستاذ يحمل الدكتوراه من جامعة طهران، وجامعة باريس، وعمل في عدة جامعات كأستاذ في الاقتصاد والفلسفة.

(٣) الثورة البائسة ص١٦٢- ١٦٣، وانظر عبد الجبار العمر/ الخميني بين الدين والدولة ص٦.

شهادة أن لا إله إلا الله أصلاً وقد يكون هذا سهواً من المؤلف).

وإذا كان شيخهم ابن بابويه في القرن الرابع يرى أن قول الشيعة في الأذان: «أشهد أن عليّاً ولي الله.. هو من وضع المفوضة[1] لعنهم الله تعالى[2].

عرفت انفصال المعاصرين عن الغابرين، وأن المعاصرين قد أمحت الفوارق بينهم وبين الغلاة، ولم يعد لديهم حدود يتوقفون عندها في السير بمذهبهم قدماً نحو الغلو والزندقة.

* * *

(١) **المفوضة**: من غلاة الشيعة، زعموا أن الله خلق محمداً ثم فوض له خلق العالم وتدبيره، ثم فوض محمد تدبير العالم إلى علي فهو المدبر الثاني.
(انظر عن المفوضة: مقالات الإسلاميين للأشعرى: ١/ ٨٨، الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢٥١، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ص (٩٠)، الخطط للمقريزي: ٢/ ٣٥١، ومن كتب الشيعة: انظر: المفيد/ تصحيح الاعتقاد ص٦٤- ٦٥، المجلسي/ بحار الأنوار: ٢٥/ ٣٤٥.

(٢) انظر: من لا يحضره الفقيه: ١/ ١٨٨- ١٨٩.

□ رابعاً: الغلو في الرفض:

بالنسبة لاتجاه الخميني في التشيع فإنه يأخذ بالمذهب الغالي والمتطرف وهو مذهب غلاة الروافض[1]. ومما يدل على ذلك أنه يعتمد مقالة غلاتهم في تفضيل الأئمة على أنبياء الله ورسله. فيقول:

«إن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل.. وقد ورد عنهم (ع) أن لنا مع الله حالات لا يسعها ملك مقرب ولا نبي مرسل»[2].

وهذا هو مذهب غلاة الرافضة كما يقرر ذلك عبد القاهر البغدادي[3]، والقاضي عياض[4]، وشيخ الإسلام ابن تيمية[5].

وترى الخميني ينسب هذا المذهب لكل المعاصرين، وأن هذا من الضرورات عندهم فالمعاصرون هم- بناء على ذلك- من غلاة الروافض في حكم أئمة الإسلام.

وليس ذلك فحسب، بل عقيدة الخميني في أئمته هي عقيدة الغلاة في حكم كبار شيوخ الشيعة في القرن الرابع يدل على ذلك أنه يذهب إلى القول بأن أئمته «لا يتصور فيهم السهو والغفلة»[6].

---

(١) ومن شغفه باسم الرافضة يسمى أحد كتبه «دروس في الجهاد والرفض».
(٢) الحكومة الإسلامية: ص٥٢.
(٣) انظر: أصول الدين: ص٢٩٨.
(٤) الشفاء: ٢/ ٢٩٠.
(٥) منهاج السنة: ١/ ١٧٧.
(٦) الحكومة الإسلامية: ص٩١.

وهذا في نظر شيخهم ابن بابويه الملقب برئيس المحدثين هو مذهب الغلاة والمفوضة في الأئمة، والذين هم في نظر ابن بابويه وغيره يستحقون اللعن حيث قال: «إن الغلاة والمفوضة- لعنهم الله- ينكرون سهو النبي ﷺ..»[1].

ونقل عن شيخه محمد بن الحسن بن الوليد أنه كان يعد نفى السهو عن النبي والإمام من الغلو[2]. وفي كتابه الاعتقادات حكم على هؤلاء الغلاة والمفوضة بقوله : «اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كفار بالله جل اسمه، وأنهم شر من اليهود والنصارى والمجوس»[3].

هذا والخميني في بقية عقائده لا يختلف عن عقائد الاثنى عشرية التي تحدثت عنها صفحات هذا البحث.

وذلك في تكفيره لصحابة رسول الله ﷺ[4] ولأهل السنة عموماً، حتى ينعتهم بالنواصب- ماعدا من يسمونهم بالمستضعفين[5]- بل هو يأخذ بالرأي المتطرف من آراء قومه في ذلك، وهو معاملتهم كالحربي حيث قال: «والأقوى إلحاق الناصب بأهل الحرب في إباحة ما اغتنم منهم وتعلق الخمس به، بل الظاهر جواز أخذ ماله أينما وجد، وبأي نحو كان، ووجوب إخراج خمسه[6].

وهو يريد بالناصب أهل السنة وما يلحق بهم- في نظرهم- من الشيعة

---

(١) من لا يحضره الفقيه: ١/ ٢٣٤.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) الاعتقادات: ص١٠٩.

(٤) حتى أنه يقرر في كتابه تحرير الوسيلة مشروعية التبري من أعداء الأئمة في الصلاة- وأعداء الأئمة في قاموس الشيعة هم صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ثلاثة أو سبعة- (تحرير الوسيلة: ١/ ١٦٩) وهو في كتابه: كشف الأسرار يصرح بتكفير الشيخين (انظر: كشف الأسرار: ص١١٢ وما بعدها)، وانظر: الندوى/ صورتان متضادتان: ص٥٧- ٥٨، محمد منظور النعماني/ الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام: ص٤٨ ومابعدها.

(٥) تقدم تعريف هذا المصطلح عندهم ص: (٩١٣).

(٦) تحرير الوسيلة: ١/ ٣٥٢، وانظر: وجاء دور المجوس ص: ١٨٦.

الزيدية ماعدا الجارودية- كما مر- لا الخوارج فقط والذين هم يسمون بالنواصب عند أهل السنة لإجماعهم على تكفير أمير المؤمنين علي- ولذلك يذكر الخوارج كقسم آخر مع النواصب فيقول مثلاً: «وأما النواصب والخوارج لعنهم الله تعالى فهما نجسان..»[1].

وفي عقيدتهم في القرآن يلمح الخميني إلى تصديقه بخرافة وجود قرآن لعلي عرضه على الصحابة فرفضوه، وإنه متضمن لزيادات ليست في القرآن فيقول: «ولعل القرآن الذي جمعه (يعني علياً) وأراد تبليغه على الناس بعدرسول الله[2] هو القرآن الكريم مع جميع الخصوصيات الدخيلة في فهمه المضبوطة عنده بتعليم رسول الله»[3].

وهو يترحم على المجوسي الملحد صاحب فصل الخطاب، ويتلقى عن كتابه: مستدرك الوسائل ويحتج به[4]، كما يتلقى من أصولهم التي حوت هذا الكفر، كالكافي للكليني[5] والاحتجاج للطبرسي[6] وغيرهما.

هذا وقد ذكر الندوي في ترجمته لبعض نصوص كشف الأسرار ما يتضمن مجاهرة الخميني بهذا الكفر[7]. وفي النص المترجم الذي بين يدي من كشف الأسرار يجيب الخميني على من يقول لماذا لم يذكر الأئمة في القرآن بقوله:

«إن الذين لم يكن ارتباطهم بالإسلام والقرآن إلا لأجل الرئاسة والدنيا، وكانوا يجعلون القرآن وسيلة لمقاصدهم الفاسدة، كان من الممكن أن يحرفوا هذا

---

(١) تحرير الوسيلة: ١/ ١١٨.
(٢) هكذا في النص بدون ذكر الصلاة عليه- صلى الله عليه وسلم-.
(٣) رسالة في التعادل والترجيح ص٢٦ (ضمن الجزء الثاني من الرسائل للخميني).
(٤) انظر: الحكومة الإسلامية: ص٧٧.
(٥) انظر: المصدر السابق: ص٦٢، ٦٣، ٩٤.
(٦) انظر: المصدر السابق: ص٧٧.
(٧) انظر: صورتان متضادتان: ص٥٨.

الكتاب السماوي في حالة ذكر اسم الإمام في القرآن وأن يمسحوا هذه الآيات منه وأن يلصقوا وصمة العار هذه على حياة المسلمين»[1]. فهو هنا لم يصرح بوقوع التحريف إلا بالتلميح، ولكنه يزعم صراحة أنه بإمكان أحد من الناس تحريف كتاب الله، وفي هذا تكذيب لقوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[2].

وانظر إلى هذه العقلية المتعصبة والمغلقة، والتي تزعم أن الله سبحانه لم يذكر في كتابه ما هو- حسب اعتقادهم- أصل الدين وأساسه المتين خشية تحريف الصحابة له.

وكذلك يقول الخميني بخرافة الغيبة ويزعم رجعته، بل يقول: «لقد جاء الأنبياء جميعاً من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم لكنهم لم ينجحوا حتى النبي محمد خاتم الأنبياء الذي جاء لإصلاح البشرية.. لم ينجح في ذلك وإن الشخص الذي سينجح في ذلك هو المهدي المنتظر»[3].

وقد استنكر المسلمون ذلك وأصدرت رابطة العالم الإسلامي بياناً تنكر هذه المقالة وتوضح أنها تحوي مناقضة صريحة للإسلام وما جاء به القرآن والسنة النبوية المطهرة، وما أجمعت عليه الأمة[4]. كما جرى الإنكار من جهات عديدة[5].

---

(١) كشف الأسرار: ص١١٤. (٢) الحجر، آية: ٩.

(٣) من خطاب ألقاه خميني بمناسبة ذكرى مولد الإمام المهدي- كما يعتقدون- في الخامس عشر من شهر شعبان ١٤٠٠هـ، واذيع من راديو طهران. (الرأي العام الكويتية بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٠٠هـ، وانظر: مجلة المجتمع الكويتية، العدد (٤٨٨) في ٨/ ٧/ ١٩٨٠م)، وانظر: (أحمد الأفغاني/ سراب في إيران ص٤١- ٤٢، ونهج الخميني: ص٤٥- ٤٧).

(٤) انظر: الاستنكار في جريدة المدينة (السعودية) ٤ رمضان ١٤٠٠هـ، وجريدة أخبار العالم الإسلامي بتاريخ ٩ رمضان ١٤٠٠هـ.

(٥) فقد أصدر علماء المغرب بياناً في ذلك نشر في مجلة (دعوى الحق) العدد الرابع، الصادر في: شعبان- رمضان ١٤٠٠هـ، انظر: نهج الخميني: ص (٤٩).

وقد نشرت مجلة الجماعة الإسلامية بباكستان خطاب الخميني، وعلقت عليه بقولها: «هذا نفي للإسلام، وتاريخ الإسلام، وأمر لا يحتمله حتى الأصدقاء»[1] وهو في تصريحه هذا لم يخرج عن طبيعة مذهبه المفرطة في الغلو، فهو يرى أن الأئمة (والمهدي منهم) أفضل من الأنبياء، ويرى أن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارتدوا بعد وفاة الرسول- ﷺ- بسبب بيعة أبي بكر دون علي، وجوهر الرسالة عندهم هو إمامة علي، ولهذا قال: «يعتبر الرسول لولا تعيينه الخليفة من بعده غير مبلغ للرسالة» فمن هنا قال: إن الرسول ﷺ لم ينجح لأنه لم يتول علي الخلافة بعده مباشرة!

وقد أصدر الخميني بياناً يجيب فيه على المنكرين، وليس في جوابه إلا التأكيد على هذا المنكر، حيث قال: «ونقول بأن الأنبياء لم يوفقوا في تنفيذ مقاصدهم، وأن الله سيبعث في آخر الزمان شخصاً يقوم بتنفيذ مسائل الأنبياء»، ثم ينكر على المنكرين بأنهم يسعون لتفريق المسلمين[2]..

ويقول خميني إن «تعاليم الأئمة كتعاليم القرآن»[3]، بل هو يعمل حتى بحكايات الرقاع ويعطيها نفس القدسية التي توليها الأمة لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ[4] إلى آخر قائمة العقائد التي تقول بها الاثنا عشرية، ويتابعهم فيها خميني، وقد يأخذ بأشدها تطرفاً مما لا حاجة إلى تفصيله واستقصائه. إذ الغرض بيان أنه لم يكن كما يتوهم أصحاب تلك النظرة السطحية الساذجة.. لكن رأيت بعضهم يقول: بأن الخميني قد تخلى عن بعض عقيدته في التقية[5]، وأنه قد أمر أتباعه

---

(١) وذلك في عددها الصادر في ٢٩ ذي الحجة ١٤٠٤هـ، انظر: نهج خميني في ميزان الفكر الإسلامي: ص٥٢.

(٢) الخميني/ مسألة المهدي المنتظر مع رسالة أخرى ص٢٢، مركوز الإعلام العالمي للثورة الإسلامية في إيران .

(٣) الحكومة الإسلامية: ص١١٣.

(٤) وقد استدل بها على مذهبه في عموم ولاية الفقيه (انظر: الحكومة الإسلامية ص٧٦- ٧٧).

(٥) انظر: أحمد جلي/ دراسة عن الفرق: ص١٥٤- ١٥٥.

بالصلاة مع أهل السنة مما يعد اعتدالاً في صورته الظاهرة.

والجواب عن ذلك يوجد في رسالته في التعادل والترجيح، وفي رسالته في التقية، وحسبك أن تعلم من هذا إيمانه بأن أصل دينهم يقوم على مخالفة أهل السنة، وأن هذا الأصل هو من المرجحات عنده في حالة اختلاف الروايات.. فهو يقول: «إن أخبارهم الآمرة بالأخذ بخلاف العامة.. كقوله: ما خالف العامة ففيه الرشاد».. وقوله: «دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم» هي من أصول الترجيح، وليس الترجيح بها بمحض التعبد، بل لكون المخالفة لهم طريقاً إلى الواقع، والرشد في مخالفتهم»[1].

ثم عقد مبحثاً بعنوان «في الأخبار الواردة بمخالفة العامة»[2] وذكر أن أخبارهم في هذا الباب نوعان: الأول يأمر بالأخذ بما خالف العامة في حالة تعارض الروايات عن الأئمة، والنوع الثاني يأمر بالمخالفة مطلقاً.

فذكر من النوع الأول خمس روايات:

قال: «عن الحسن بن الجهم قال: قلت للعبد الصالح[3]... يروى عن أبي عبد الله عليه السلام شيء ويروى عنه خلافه فبأيهما نأخذ؟ فقال: خذ بما خالف القوم وما وافق القوم فاجتنبه»[4].

والروايات الباقية لا تخرج عن هذا المعنى، وفي بعضها الأمر بالعرض على كتب الحديث عند أهل السنة فيقول: «فاعرضوهما على أخبار العامة فما وافق أخبارهم فذروه وما خالف أخبارهم فخذوه»[5].

---

(١) انظر: رسالة التعادل والترجيح: ص٧١.
(٢) المصدر السابق: ص٨٠.
(٣) يعني الإمام.
(٤) رسالة التعادل والترجيح ص٨٠.
(٥) المصدر السابق: ص٨٠- ٨١.

وعقب الخميني على هذا النوع من الأخبار بقوله: «ولا يخفى وضوح دلالة هذه الأخبار على أن مخالفة العامة مرجحة في الخبرين المتعارضين مع اعتبار سند بعضها، بل صحة بعضها على الظاهر واشتهار مضمونها بين الأصحاب، بل هذا المرجح هو المتداول العام الشايع في جميع أبواب الفقه وألسنة الفقهاء»[1]

فأنت ترى خميني يؤكد على رفض أي خبر عندهم يوافق أهل السنة وكأنهم من اليهود والنصارى المنهي عن التشبه بهم ولكن في كتبهم ما يصرح أنهم أكفر من اليهود والنصارى[2].

أما النوع الثاني: وهو أخبارهم التي تأمرهم بمخالفة أهل السنة مطلقاً وذلك بالبحث عن أعمال أهل السنة وأقوالهم وعقائدهم لمخالفتها، فذكر من هذا النوع خمس روايات.

الرواية الأولى: وهي التي تأمر الشيعي بسؤال مفتي البلد للعمل بخلاف فتواه، حيث يقول: «ائت فقيه البلد فاستفته من أمرك فإذا أفتاك بشيء فخذ بخلافه، فإن الحق فيه»[3].

وهذه الرواية وما أشبهها من هذا النوع أثارت إشكالاً عند الشيعة وهو أن في أخبار أهل السنة- ولا سيما في الفقه- ما هو موافق لأخبار الشيعة فإذا عمل بهذه الروايات بإطلاق، فقد يترتب على ذلك الخروج من المذهبين رأساً، ولذلك عقب الخميني على كل رواية من هذه الروايات بما يحاول به أن يتخلص به من هذا الإشكال، فعقب على الرواية السابقة بقوله:

«موردها صورة الاضطرار وعدم طريق إلى الواقع فأرشده إلى طريق يرجع إليه لدى سد الطرق ولا يستفاد منها جواز رد الخبر من طريقنا إذا كان موافقاً

---

(١) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٢.

(٢) انظر: ص ٧١٤- ٧١٥ من هذه الرسالة.

(٣) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٢.

لهم»[1].

ثم قال: «وقوله.. ما أنتم والله على شيء مما هم فيه، ولا هم على شيء مما أنتم فيه فخالفوهم فما هم من الحنيفية على شيء.

فالظاهر منها المخالفة في عقائدهم وفي أمر الإمامة وما يرتبط بها، ولا تدلان على رد الخبر الموافق لهم»[2] (يعني الموافق للأمة).

فترى الخميني يعد مخالفة أهل السنة من أصول الترجيح عندهم فأين الذين يمدون أيديهم للتقارب معه؟ وأين الذين يزعمون أنه تخلى عن تقيته مع أهل السنة؟

أما أمره لطائفته بالصلاة مع أهل السنة فهو جزء من عمله بالتقية، وهو ما فصل القول فيه في رسالته في التقية، ولكن جملة من أهل السنة الذين يأخذون الأمور بظواهرها ولا معرفة لهم بخفايا المذهب الشيعي يشيدون بهذه الخطوة، ويعدونها من مناقب الخميني، ومساعيه في جمع المسلمين[3].

مع أنه عقد في رسالته في التقية مبحثاً خاصاً في ذلك بعنوان «في الروايات الدالة على صحة الصلاة مع العامة».. وقال فيه: «إنه قد وردت روايات خاصة تدل على صحة الصلاة مع الناس والترغيب في الحضور في مساجدهم والاقتداء بهم والاعتداد بها كصحيحة حماد بن عثمان عن أبي عبد الله أنه قال: «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله ﷺ في الصف الأول».

وعقب عليه الخميني بقوله: «ولا ريب أن الصلاة معه- يعني مع رسول الله ﷺ- صحيحة ذات فضيلة جمة فكذلك الصلاة معهم حال التقية»[4].

---

(١) نفس الموضع من المصدر السابق.

(٢) رسالة التعادل والترجيح: ص٨٣.

(٣) انظر: ماكتبه في ذلك الشيخ محمد المجذوب في جريدة المدينة المنورة العدد (٤٨٠٨)، ١ ربيع الأول ١٤٠٠هـ.

(٤) رسالة في التقية ص١٠٨ (ضمن الجزء الثاني من الرسائل).

ثم قال : «وموثقة سماعه قال: سألته عن مناكحتهم والصلاة خلفهم؟ فقال: هذا أمر شديد لن تستطيعوا ذلك قد أنكح رسول الله ﷺ وصلى علي وراءهم»[1].

ثم أشار إلى أن هذا النوع من التقية ليس مرتبطاً بالضرورة، وهو خاص بمعاملة أهل السنة، لأنه يرى أن التقية تكون اضطرارية في حال الخوف، وتكون للمداراة وهي حينئذ من أفضل الأعمال عندهم.. والحالة الأولى الأمر فيها واضح، لكن الحالة الثانية يبينها بقوله : «وأما التقية المداراتية المرغوب فيها- كذا- مما تكون العبادة معها أحب العبادات وأفضلها، فالظاهر اختصاصها بالتقية عن العامة، كما هو مصب الروايات على كثرتها[2].

فالتقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال، وهي مشروعة بإطلاق عندهم.. ثم يشير بعد ذلك إلى نوع ثالث من أنواع التقية عندهم وهو الكتمان المقابل للإذاعة كما يقول: «فتكون على حد تعبيره بمعنى التحفظ عن إفشاء المذهب وعن إفشاء سر أهل البيت»[3].

فهل بعد هذا يقال: بأن الخميني قد تخلى عن التقية والمخادعة؟

لكن من قال ذلك خفي عليه أن التقية عندهم أنواع، وأن التقية مع أهل السنة من أفضل الأعمال عندهم، وليست مشروطة بالضرورة.

وأخيراً حسبك أن تعرف أنه يعد عصر الخلفاء الراشدين عصر تقية فيقول: «إن من بعد رسول الله ﷺ إلى زمان خلافة أمير المؤمنين ومن بعده إلى زمن الغيبة كان الأئمة وشيعتهم مبتلين بالتقية أكثر من مائتي سنة»[4].

فتبين أن خميني من غلاة الروافض؛ بل هو يأخذ من آرائهم ما هو أكثر شذوذاً، ويتعمد مخالفة أهل السنة وإن خرج عن ذلك فهو تقية..

---

(١) رسالة في التقية: ص١٩٨. (ضمن الجزء الثاني من الرسائل).
(٢) المصدر السابق: ص٢٠٠.
(٣) المصدر السابق: ص١٨٤.
(٤) المصدر السابق: ص٢٩٦.

□ **خامساً: قوله بعموم ولاية الفقيه:**

تعتقد الاثنا عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، قد اختارهم الله كما يختار أنبياءه[1].. وهؤلاء الأئمة أمرهم كأمر الله، وعصمتهم كعصمة رسل الله، وفضلهم فوق فضل أنبياء الله.

ولكن آخر هؤلاء الأئمة- حسب اعتقادهم- غائب منذ سنة (٢٦٠هـ) ولذا فإن الاثنى عشرية تحرم أن يلي أحد منصبه في الخلافة حتى يخرج من مخبئه، حتى تقول: «كل راية ترفع قبل أن يقوم القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق»[2].

وعلى هذا مضى شيعة القرون الماضية.. وقد استطاعوا أن يأخذوا مرسوماً إمامياً» وتوقيعاً من الغائب- على حد زعمهم- يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة به، لا كل الصلاحيات وهذا التوقيع يقول : «أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا...»[3].

وواضح من خلال هذا «النص» أنه يأمرهم بالرجوع في معرفة أحكام الحوادث الواقعة والجديدة إلى شيوخهم.

ولذلك استقر الرأي عند الشيعة على أن ولاية فقهائهم خاصة بمسائل الإفتاء وأمثالها، كما ينص عليه «توقيع المنتظر». أما الولاية العامة التي تشمل السياسة وإقامة الدولة، فهي من خصائص الغائب وهي موقوفة حتى يرجع من غيبته، ولذلك عاش أتباع هذا المذهب وهم ينظرون إلى خلفاء المسلمين على أنهم غاصبون مستبدون، ويتحسرون لأنهم قد استولوا على سلطان إمامهم، ويدعون الله في كل

---

(١) انظر: فصل الإمامة.

(٢) مضى تخريجه من كتب الشيعة ص (٧٣٨).

(٣) تقدم تخريجه من كتب الشيعة ص (٨٩٤).

لحظة على أن يعجل بفرجه حتى يقيم دولتهم، ويتعاملون مع الحكومات القائمة بمقتضى عقيدة التقية عندهم، لكن غيبة الحجة طالت، وتوالت قرون قاربت الاثنى عشر دون أن يظهر، والشيعة محرومون من دولة شرعية حسب اعتقادهم، فبدأت فكرة القول بنقل وظائف المهدي للفقيه تداعب أفكار المتأخرين منهم.

وقد أشار الخميني إلى أن شيخهم النراقي[1] (ت ١٢٤٥هـ)، والنائيني[2] (ت١٣٥٥هـ) قد ذهبا إلى أن للفقيه جميع ما للإمام من الوظائف والأعمال في مجال الحكم والإدارة والسياسة[3].

ولم يذكر الخميني أحداً من شيوخهم نادى بهذه الفكرة قبل هؤلاء ولو وجد لذكره، لأنه يبحث عما يبرر مذهبه.

فإذاً عقيدة عموم ولاية الفقيه لم توجد عند الاثنى عشرية قبل القرن الثالث عشر.

وقد التقط الخميني هذا الخيط الذي وضعه من قبله، وراح ينادي بهذه الفكرة، وضرورة إقامة دولة برئاسة نائب الإمام لتطبيق المذهب الشيعي فهو يقول:

«واليوم- في عهد الغيبة- لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول: إن الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ أو نقول: إن الإسلام قد أهمل أمور تنظيم الدولة؟ ونحن نعلم أن عدم وجود الحكومة يعني ضياع ثغور الإسلام وانتهاكها، ويعني تخاذلنا عن أرضنا، هل يسمح بذلك في ديننا؟ أليست الحكومة ضرورة من ضرورات

---

(١) أحمد بن محمد مهدي النراقي الكاشاني (١١٨٥- ١٢٤٥).

(٢) حسين بن عبد الرحمن النجفي النائيني (١٢٧٣- ١٣٥٥).

(٣) الحكومة الإسلامية: ص٧٤.

الحياة؟»[1].

ويقول في موضع آخر: «قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمر ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر في طول هذه المدة المديدة، هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ يعمل الناس من خلالها ما يشاؤون؟ ألا يلزم من ذلك الهرج والمرج. القوانين التي صدع بها نبي الإسلام ﷺ وجهد في نشرها، وبيانها وتنفيذها طيلة ثلاثة وعشرين عاما، هل كان كل ذلك لمدة محدودة؟ هل حدد الله عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً؟ الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ»[2].

ثم يقول: «إذن فإن كل من يتظاهر بالرأي القائل بعدم ضرورة تشكيل الحكومة الإسلامية فهو ينكر ضرورة تنفيذ أحكام الإسلام، ويدعو إلى تعطيلها وتجميدها، وهو ينكر بالتالي شمول وخلود الدين الإسلامى الحنيف»[3].

فخمينى يرى لهذه المبررات التي ذكرها ضرورة خروج الفقيه الشيعي وأتباعه للاستيلاء على الحكم في بلاد الإسلام نيابة عن المهدي، وهو يخرج بهذا عن مقررات دينهم ويخالف وصايا أئمته الكثيرة في ضرورة انتظار الغائب وعدم التعجيل بالخروج[4].

حتى قال أحد آياتهم ومراجعهم في هذا العصر: «وقد توافرت عنهم (ع) حرمة الخروج على أعدائهم وسلاطين عصرهم»[5]، ذلك أن منصب الإمامة لا يصلح عندهم إلا للمنصوص عليه من عند الله ولا يعني رضاهم بهذه الحكومات.

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص٤٨.

(٢) المصدر السابق: ص٢٦.

(٣) المصدر السابق: ص٢٦- ٢٧.

(٤) انظر: ص١٠٨٩- ١٠٩٠ من هذه الرسالة.

(٥) محمد الحسيني البغدادي النجفي (يلقب بالآية العظمى، والمرجع الديني الأعلى) في كتابه وجوب النهضة لحفظ البيضة ص٩٣.

وهذه المبررات التي ساقها الخميني لبيان ضرورة إقامة الدولة الشيعية، ونيابة الفقيه عن المهدي في رئاستها كان ينبغي أن توجه وجهة أخرى لو كان لشيوخ الشيعة صدق في القول ونصح لأتباعهم، هذه الوجهة هي نقد المذهب من أصله الذي قام على خرافة الغيبة وانتظار الغائب، والذي انتهى بهم إلى هذه النهاية.

وعلى كل فهذه شهادة مهمة وخطيرة من هذا الحجة والآية على فساد مذهب الرافضة من أصله، وأن إجماع طائفته كل القرون الماضية كان على ضلالة، وأن رأيهم في النص على إمام معين، والذي نازعوا من أجله أهل السنة طويلاً وكفروهم أمر فاسد أثبت التاريخ والواقع فساده بوضوح تام، وها هم يضطرون للخروج عليه بقولهم: «بعموم ولاية الفقيه» بعد أن تطاول عليهم الدهر، ويئسوا من خروج من يسمونه صاحب الزمان، فاستولوا حينئذ على صلاحياته كلها، وأفرغ الخميني كل مهامه ووظائفه لنفسه، ولبعض الفقهاء من بني جنسه ودينه، لأنه يرى ضرورة تولي مهام منصب الغائب في رئاسة الدولة. ومن أجل إقناع طائفته بهذا المبدأ ألف كتابه «الحكومة الإسلامية» أو «ولاية الفقيه».

وهو لا يوافق على ولاية كل أحد أمور الدولة؛ بل يخصص ذلك بفقهاء الشيعة، ويحصر الحكم والسلطان بهم، حيث يقول: «وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام (ع) حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي... موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة منقطعة النظير»[1].

وأقول إذا كانت حكومة الآيات والفقهاء لا مثيل لها في العدل- كما يقول- فما حاجتهم بخروج المنتظر إذاً ؟

وهو يرى أن ولاية الفقيه الشيعي كولاية رسول الله ﷺ يقول: «فالله

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص ٤٨- ٤٩.

جعل الرسول ولياً للمؤمنين جميعاً.. ومن بعده كان الإمام (ع) وليا، ومعنى ولايتهما أن أوامرهما الشرعية نافذة في الجميع»[1] ثم يقول:

«نفس هذه الولاية والحاكمية موجودة لدى الفقيه، بفارق واحد هو أن ولاية الفقيه على الفقهاء الآخرين لا تكون بحيث يستطيع عزلهم أو نصبهم، لأن الفقهاء في الولاية متساوون من ناحية الأهلية»[2].

. فنظرية الخميني- كما ترى- ترتكز على أصلين:

الأول: القول بالولاية العامة للفقيه.

والثاني: أنه لا يلي رئاسة الدولة إلا الفقيه الشيعي.

وهذا خروج عن دعوى تعيين الأئمة، وحصرهم باثنى عشر، لأن الفقهاء لا يحضرون بعدد معين، وغير منصوص على أعيانهم فيعنى هذا أنهم عادوا لمفهوم الإمامة حسب مذهب أهل السنة- إلى حد ما[3]- وأقروا بضلال أسلافهم وفساد مذهبهم بمقتضى هذا القول.

لكنهم يعدون هذا المبدأ (ولاية الفقيه) نيابة عن المهدي حتى يرجع، فهم لم يتخلو عن أصل مذهبهم، ولهذا أصبح هذا الاتجاه- في نظري- لا يختلف عن مذهب البابية، لأنه يزعم أن الفقيه الشيعي هو الذي يمثل المهدي، كما أن الباب يزعم ذلك، ولعل الفارق أن الخميني يعد كل فقهائهم أبواباً.

وإن شئت قل: إن الخميني أخرج «المهدي المنتظر» عند الروافض، لأن صلاحياته ووظائفه أناطها بالفقيه؛ بل إنه بهذا المبدأ لم يخرج «مهدياً» واحداً بل أخرج العشرات؛ لأن كثيراً من شيوخهم وآياتهم لهم الأحقية بهذا المنصب فهو

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص٥١.

(٢) الموضع نفسه من المصدر السابق.

(٣) أقول- إلى حد ما- لأنهم خرجوا من حصر الإمامة بالشخص إلى حصرها بالنوع وهو الفقيه الشيعي.

يقول: «إن معظم فقهائنا في هذا العصر تتوفر فيهم الخصائص التي تؤهلهم للنيابة عن الإمام المعصوم»[1].

وبمقتضى هذه النيابة يكون أمرهم كأمر الرسول حيث يقول: «هم الحجة على الناس كما كان الرسول ﷺ حجة الله عليهم، وكل من يتخلف عن طاعتهم، فإن الله يؤاخذه ويحاسبه على ذلك»[2].

ويقول: «وعلى كل فقد فوض إليهم (يعني إلى شيوخ الروافض) الأنبياء جميع ما فوض إليهم، وائتمنوهم على ما اؤتمنوا عليه»[3].

بل أشار إلى أن دولة الفقيه الشيعي كدولة مهديهم الموعودة. وقال: «كلما يفقدنا[4] هو عصا موسى»، وسيف علي بن أبي طالب[5] (ع) وعزيمتهما الجبارة، وإذا عزمنا على إقامة حكم إسلامي سنحصل على عصى موسى، وسيف علي بن أبي طالب»[6].

والجمع بين عصا موسى، وسيف علي بن أبي طالب كناية- فيما يبدو لي- عن تعاون اليهود مع الشيعة في دولة الآيات، وهذا ما وقع بعضه في دولة الخميني، كما في فضائح صفقات الأسلحة، والتعاون السرى بينهما الذى تناقلته وكالات الأنباء واشتهر أمره.

والخميني يقرر أن تشكيل الحكومة الشيعية لم يقع من شيعته الماضين حيث يقول: «في السابق لم نعمل ولم ننهض سوية لتشكيل حكومة تحطم الخائنين

---

(١) الحكومة الإسلامية: ص١١٣.
(٢) المصدر السابق: ص٨٠.
(٣) الموضع نفسه من المصدر السابق.
(٤) يريد أن يقول كل ما نفقده.
(٥) وهذه من مواريث المهدي عن الأنبياء والأئمة (انظر: أصول الكافي: ١/ ٢٣١).
(٦) الحكومة الإسلامية: ص١٣٥.

المفسدين»[1]. ويقول: «ولم تسنح الفرص لأئمتنا للأخذ بزمام الأمور، وكانوا بانتظارها حتى آخر لحظة من الحياة، فعلى الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة...»[2].

وقد قامت حكومات شيعية، ولكنها ليست محكومة من قبل «الآيات» و«نواب المعصوم»، ولذا عدوا حكومتهم أول دولة إسلامية (يعني شيعية).

قال بعض الروافض: «إن الخميني» أسس الجمهورية الإسلامية العظمى في إيران... لأول مرة في تاريخ الإسلام وحقق حلم الأنبياء والرسول الأعظم ﷺ والأئمة المعصومين عليهم السلام»[3].

ويرى آيتهم «الطالقاني» أن حكومة الرسول ﷺ وخلفائه لا تصل إلى مقام دولتهم، وأنها تمهيد لقيامها، حيث يقول: «إننا نعتقد أن الجمهورية الإسلامية هي المؤهلة للحياة في هذا الزمان، ولم تكن مؤهلة للحياة في فجر الإسلام.. إن التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم منذ الرسول والخلفاء الراشدين وحتى اليوم هي التي توفر الأساس الموضوعي لقيام الجمهورية الإسلامية»[4].

فأنت ترى أن طبيعة النظرة الشيعية دائماً تجنح إلى الغلو، وتقديس الأشخاص، والتطرف في الاعتقادات.. كما ترى في نظرة طالقاني إلى جمهورية خميني، بل ادعى بعضهم أن خميني قد بشر به أئمتهم من قبل[5].

---

(١) المصدر السابق: ص٤٠.

(٢) الحكومة الإسلامية: ص٥٤.

(٣) أحمد الفهري (ويلقبونه بالعلامة) في تقديمه لكتاب سر الصلاة للخميني ص١٠.

(٤) نشرت ذلك جريدة السفير اللبنانية بتاريخ ٣١- ٣- ١٩٧٩م وقد نقل ذلك: محمد جواد مغنية، واعتبره فهماً جديداً للجمهورية الإسلامية لا يقوله إلا من عاش الإسلام بقلبه وعقله (!) (انظر الخميني والدولة الإسلامية ص١١٣).

(٥) محمد جواد مغنية/ الخميني والدولة الإسلامية: ص٣٨- ٣٩.

هذا وقد مضى نقل ما ترويه الشيعة عن سيرة مهديهم بعد عودته من غيبته- حسب اعتقادهم- وأنه لا همّ له ولا عمل إلا القتل والانتقام، حتى يقولون إنه بعث «بالجفر الأحمر» وبالذبح، وإنه يخص العرب بمجازره... إلخ[1] ونجد اليوم هذه السيرة المزعومة قد بدت ملامحها في دولة الآيات، حيث بدأ الخميني وأعوانه مشروع دولة المهدي بمجازرهم الرهيبة في داخل إيران وخارجها.

والحقيقة أن واضعي روايات القتل العام الموعود بعد خروج الغائب المفقود يدركون أن مسألة الغيبة والمهدية لا تعدو أن تكون وهماً من الأوهام، ولكنهم يعبرون عما تكنه صدروهم، وتجيش به نفوسهم من أحقاد، وكذلك معظم شيوخ الشيعة غالبهم زنادقة يعرفون أن المهدي خرافة، ولذلك فهم إذا واتتهم فرصة لتحقيق أمانيهم في قتل المسلمين اهتبلوها، ولم ينتظروا فيها خروج مهديهم، لأنهم يعرفون أنه لن يخرج أبداً، لأنه لم يوجد أصلاً.

ولا أدل على ذلك من أن الخميني نفسه يقرر في كتابه تحرير الوسيلة أنه لا يجوز بسبب غيبة مهديهم البدء في الجهاد فيقول: «في عصر غيبة ولي الأمر وسلطان العصر عجل الله فرجه الشريف يقوم نوابه وهم الفقهاء الجامعون لشرائط الفتوى والقضاء مقامه في إجراء السياسات وسائر ما للإمام عليه السلام إلا البدأة بالجهاد»[2].

ولكنه حينما أقام دولته قرر في دستورها: «أن جيش الجمهورية الإسلامية..

لا يتحملان فقط مسؤلية حفظ وحراسة الحدود، وإنما يتكفلان أيضاً بحمل رسالة عقائدية أي الجهاد في سبيل الله، والنضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم»[3].

---

(١) انظر: ص ٨٧٥ وما بعدها.

(٢) تحرير الوسيلة: ١/ ٤٨٢.

(٣) الدستور لجمهورية إيران الإسلامية: ص١٦، منشورات مؤسسة الشهيد، وانظر: الطبعة الأخرى من الدستور، التي أصدرتها وزارة الإرشاد الإيرانية: ص١٠.

فأنت ترى التناقض واضحاً، فهو في تحرير الوسيلة يجعل الجهاد من وظائف المهدي، وفي دستور دولتهم بعد قيامها يجعل الجهاد منوطاً بجيشها، ومن وظائف الفقيه، وذلك بمقتضى مذهبه الجديد في ولاية الفقيه، والتي نقلت فيها صلاحيات المهدي كلها للشيخ الشيعي. وقد نص أيضاً على ذلك دستورهم فقال: «في زمن غيبة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه تعتبر ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه..»[1].

ولذلك بعد قيام دولتهم أول مابدأوا به قتال الشعوب الإسلامية بجنودهم، وبالمنظمات التابعة لهم في الولاء في بعض أقطار المسلمين.

ومع ذلك يزعم الخميني أحياناً أن هذا يدخل في نطاق الدفاع، والتأويل ليس له حدود فيقول: «إننا لا نريد أن نرفع السلاح ونهاجم أحداً فالعراق يهاجمنا منذ مدة، بينما نحن لا نهاجمه، وإنما ندافع فقط فالدفاع أمر واجب»[2].

ولكنه يقرر أنه يريد أن يصدر ثورته حيث يقول: «إننا نريد أن نصدر ثورتنا الإسلامية إلى كافة البلاد الإسلامية»[3]. وهو لا يريد التصدير السلمي فحسب؛ بل يريد فرض مذهبه على المسلمين بالقوة، وقد أشار إلى ذلك قبل قيام دولته، وقرر أن سبيل ذلك هو إقامة دولة شيعية تتولى هذا الأمر فيقول «ونحن لا نملك الوسيلة إلى توحيد الأمة الإسلامية[4]، وتحرير أراضيها من يد المستعمرين وإسقاط الحكومات العميلة لهم، إلا أن نسعى إلى إقامة حكومتنا الإسلامية، وهذه بدورها سوف تتكلل أعمالها بالنجاح يوم تتمكن من تحطيم رؤوس الخيانة، وتدمر الأوثان والأصنام البشرية التي تنشر الظلم والفساد في الأرض»[5].

---

(١) دستور الجمهورية الإسلامية في إيران ص١٨، ط: وزارة الإرشاد.

(٢) خطاب الخميني حول مسألة تحرير القدس والمهدي المنتظر: ص٩- ١٠.

(٣) المصدر السابق: ص١٠.

(٤) يعنى على مذهب الروافض.

(٥) الحكومة الإسلامية: ص٣٥.

وهؤلاء الروافض لا ينتقدون الحكومات لهذه الأسباب التي يذكرها، إذ لو كانت الحكومة أفضل حكومة على وجه الأرض لما نالت إلا سخطهم ومقتهم، إلا أن تكون على مذهب الرفض، وحسبك في هذا نظرتهم إلى خلافة الخلفاء الثلاثة الراشدين-رضوان الله عليهم-.

ولاتزال مهمة المهدي الموعودة في قتل المسلمين، تظهر على ألسنة حججهم وآياتهم، وأنه سيبدأها خميني لأنه ينوب عن مهديهم في كل وظائفه. وقد كشف بعض شيوخهم عن ذلك، لأنهم كما يقول إمامهم: «مبتلون بالنزق وقلة الكتمان»[1].

ففي احتفال رسمي وجماهيري أقيم في عبدان في ١٩٧٩/٣/١٧م تأييداً لإقامة الجمهورية الإسلامية، ألقى د. محمد مهدي صادقي خطبة في هذا الاحتفال سجلت باللغتين العربية والفارسية، ووصفتها الإذاعة بأنها مهمة ومما جاء في هذه الخطبة:

«أصرح يا إخواني المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها أن مكة المكرمة حرم الله الآمن يحتلها شرذمة أشد من اليهود...» وذكر قبل ذلك بأنه حين تثبت ثورته سينتقلون «إلى القدس وإلى مكة المكرمة، وإلى أفغانستان، وإلى مختلف البلاد»[2].

فتراهم يعتبرون الوضع في مكة، كوضع القدس الذي يحتله اليهود، ووضع أفغانستان الذي يحتلها الشيوعيون.. على حين تجدهم يتعاطفون مع الحكم النصيري الكافر في سوريا ولا يمسونهم بنقد.

وقد نشرت مجلة الشهيد- لسان علماء الشيعة في قم- في العدد (٤٦) الصادر بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٠هـ صورة تمثل الكعبة المشرفة، وإلى جانبها صورة

---

(١) أصول الكافي: ١/ ٢٢٢.

(٢) أذيعت هذه الخطبة من صوت الثورة الإسلامية من عبادان الساعة ١٢ ظهراً من يوم ١٧/ ٣/ ١٩٧٩م، انظر: وجاء دور المجوس: ص٣٤٤- ٣٤٧.

تمثل المسجد الأقصى المبارك وبينهما (يد قابضة على بندقية) وتحتها تعليق نصه: «سنحرر القبلتين»[1].

* * *

(١) انظر: مجلة الشهيد، العدد المذكور، وانظر: جريدة المدينة السعودية الصادرة في ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٠هـ، وانظر ماكتبه الشيخ محمد عبد القادر آزاد/ رئيس مجلس علماء باكستان عما شاهده في أثناء زيارته لإيران، حتى يقول بأنه رأى على جدران فندق هيلتون في طهران، والذى يقيمون فيه شعارات مكتوباً عليها: «سنحرر الكعبة» والقدس وفلسطين من أيدى الكفار»: (انظر: الفتنة الخمينية للشيخ محمد آزاد: ص٩).

□ معارضة بعض شيوخ الشيعة لمذهب الخميني في ولاية الفقيه:

أثار مذهب الخميني- في نقله لوظائف مهديهم بالكامل للفقيه، وحصر الولاية به- ثائرة جملة من شيوخ الشيعة، ونشب صراع حاد بين الخميني وأحد مراجعهم الكبار عندهم وهو «شريعتمدارى»[1] كما أعلن طائفة من شيوخهم معارضتهم لهذا المذهب[2].

وقد تعجب شيخهم محمد جواد مغنية أن يذهب الخميني هذا المذهب، ويساوي في الصلاحيات بين المعصوم والفقهاء فقال:

«قول المعصوم[3] وأمره تماماً كالتنزيل من الله العزيز العليم ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[4] ومعنى هذا أن للمعصوم حق الطاعة والولاية على الراشد والقاصر والعالم والجاهل، وأن السلطة الروحية والزمنية- مع وجوده- تنحصر به وحده لا شريك له، وإلا كانت الولاية عليه وليست له، علماً بأنه لا أحد فوق المعصوم عن الخطأ والخطيئة إلا من له الخلق والأمر جل وعز..

أبعد هذا يقال: إذا غاب المعصوم انتقلت ولايته بالكامل إلى الفقيه؟»[5].

فهذا في نظره غاية الغلو، إذ كيف يجعل حكم الفقيه كحكم المعصوم ثم يوضح ذلك بقوله: «حكم المعصوم منزه عن الشك والشبهات، لأنه دليل لا مدلول، وواقعي لا ظاهري.. أما الفقيه فحكمه مدلول يعتمد على الظاهر، وليس

---

(١) انظر: عبد الجبار العمر/ الخميني بين الدين والدولة، مبحث الخميني وشر يعتمداري ص١٤٤ وما بعدها.

(٢) انظر: المصدر السابق ص١٥٣- ١٥٤.

(٣) الأئمة عندهم معصومون كرسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٤) النجم، آية: ٣.

(٥) الخميني والدولة الإسلامية: ص٥٩.

هذا فقط، بل هو عرضة للنسيان وغلبة الزهو والغرور، والعواطف الشخصية، والتأثير المحيط والبيئة، وتغيير الظروف الاقتصادية والمكانة الاجتماعية، وقد عاينت وعانيت الكثير من الأحكام الجائرة، ولا يتسع المجال للشواهد والأمثال سوى أني عرفت فقيهاً بالزهد والتقوى قبل الرياسة، وبعدها تحدث الناس عن ميله مع الأولاد والأصهار[1].

وهذه شهادة منه على قومه من فئة الشيوخ، وأنه ما أن تتاح لهم فرصة رئاسة حتى تزول الصورة التي يتظاهرون بها من الزهد والتعبد، وهؤلاء الشيوخ الذين هذا وصفهم، يرى الخميني أنهم هم الولاة على الأمة.

وأصحاب هذا الاتجاه المعارض لخط الخميني يرون: «أن ولاية الفقيه أضعف وأضيق من ولاية المعصوم»[2]، فهي لا تتعدى ماثبت في أخبارهم- كما يقولون- من «ولاية الفتوى والقضاء وعلى الأوقاف العامة، وأموال الغائب وإرث من لا وارث له»[3].

وقد استدل مغنية على هذا المذهب بجملة من أقوال شيوخهم الكبار عندهم، ونقض ما ساقه الخميني من أدلة لإثبات مذهبه، وبين أنها لا تدل على ما يريد من القول بعموم الولاية، ولا مجال لاستعراض ذلك، ولا فائدة منه، لكن الفائدة هنا أن الخميني يحكم على مذهب طائفته بمقتضى قولهم بقصور ولاية الفقيه عن الحكم والولاية، بأن هذا يعطل أحكام الإسلام، وأنه بمثابة القول بنسخ الدين، لكن الخميني لا ترتقي أدلته في تأييد مذهبه إلى ما يريد فتبقى أحكامه على مذهب طائفته صادقة، وأنه مبني على ما يخالف أصول الشرع، ومنطق العقل وطبيعة الأشياء.

والاتجاه المخالف للخميني يرجع أمر الولاية إلى عموم الناس، ولا يخصها بشيوخ الشيعة، بل يبقى هؤلاء الشيوخ في وضعهم الذى وضعوا فيه وولايتهم

---

(١) الخميني والدولة الإسلامية: ص٥٩- ٦٠.
(٢) المصدر السابق: ص ٦١.
(٣) المصدر السابق: ص٦٠.

الخاصة حتى يخرج الغائب فيتولى أمور الدين والدنيا. وهذه بلغة هذا العصر فصل الدين عن الدولة، فصار المذهب دائراً بين غلو في الفقيه، أو دعوة إلى فصل الدين عن الدولة، وهكذا كل مذهب باطل لابد أن يخرج أمثال هذه التناقضات.

وكلا الرأيين استقرا على بطلان المذهب في دعوى النص والتعيين، لأن كليهما لم يحدد الرئيس بشخص معين، إلا التعيين الشكلي للغائب المفقود والذي لن يعود، لأنه لا حقيقة له في الوجود.

* * *

□ دستور دولة الآيات:

أعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران دستورها، في كتاب أصدرته وزارة الإرشاد الإسلامى ونشر في طبعته الأولى عام ١٤٠٦هـ، وكانت مواد هذا الدستور قد نشرت من قبل في مجلة الشهيد الإيرانية في إصدار خاص[١].

وهذا عرض لبعض مواد الدستور ليتبين هل هو يمثل الدستور لدولة إسلامية- كما يزعمون- أم لا؟

يقرر الدستور في «الأصل الثاني عشر»: أن المذهب الجعفري دين للدولة يقول: «الدين الرسمي لإيران هو الإسلام، والمذهب الجعفري الاثنى عشري، وهذا الأصل يبقى إلى الأبد غير قابل للتغيير»[٢]، وكذلك ينص الدستور على فكرة الاثنى عشرية في الإمامة، بحيث يربط مذهب خميني في ولاية الفقيه بقضية الإمامة فيقول: «إن ولاية الفقيه اعتماداً (يعني معتمدة) على استمرار ولاية الأمر والإمامة»[٣].

فتراهم يعلنونها طائفية متعصبة في دستورهم وهم يسمون أنفسهم «بالجمهورية الإسلامية»، ولعل قولهم هذا يوحى أن مذهبهم لا يدخل في اسم الإسلام، بل لابد من النص عليه مع الإسلام كدين آخر مشارك له، مع أنك تراهم كثيراً ما يدعون بأن مذهبهم لا يختلف عن المذاهب الإسلامية إلا في الفروع، وإذا كان الأمر في تصورهم» كذلك فلماذا ينص على المذهب الجعفري بذاته في دستورهم؟

---

(١) طبعة مؤسسة الشهيد، قم سنة ١٩٧٩م.

(٢) الدستور: ص٢٠.

(٣) المصدر السابق: ص٩.

ثم لماذا تكون هذه المادة غير قابلة للتغيير إلى الأبد؟ أطلعوا الغيب أم اتخذوا عند الرحمن عهداً، ولماذا لا يفتحون عقولهم وقلوبهم لرؤية الحق الذي عند أهل السنة، ويتخلصون من داء التعصب المقيت، فيجب أن تسمى هذه الدولة بموجب هذه المادة «الجمهورية الجعفرية» ذلك أن الدولة الإسلامية تقوم على أساس الإسلام لا المذهب، وحين يتبنى الخليفة شيئاً من هذا المذهب أو ذاك، فإنما يتبناه بناء على قوة الدليل، وليس بناء على الوراثة أو التعصب، ولكنهم برهنوا بهذه المادة على متابعتهم لما قاله بعض شيوخهم وهو أن الاثنى عشرية دين لا مذهب[1].

وجاء في بعض مواد الأصل الثاني من الدستور: ما يضع أخبارهم عن الأئمة موضع سنة رسول الله ﷺ فيستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير حيث يقول:

«يقوم نظام الجمهورية الإسلامية على أساس الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين»[2].

فليس في هذه المادة اعتراف بسنة النبي ﷺ، لأنهم لا يؤمنون بها، بل يأخذون بسنة المعصومين الذين يعدونهم أفضل من الأنبياء والمرسلين.

فهل يبقى للدستور صفته الإسلامية وهو يلغي سنة رسول الله ﷺ من حسابه.

وهم سيأخذون بمقتضى هذه المادة بما جاء في أصول الكافي، والبحار للمجلسي وغيرهما بكل ما فيها من كفر وضلال، لأنه هذه هي المصادر التي نقلت لهم سنة المعصومين

- وترى في بعض مواد الدستور النعرة الفارسية، واللوثة القومية، يقول الأصل الخامس عشر من الدستور:

«اللغة والكتابة الرسمية والعامة هي الفارسية لشعب إيران، فيجب أن تكون

---

(١) انظر: ص٧٢٩ هامش (٤).

(٢) الدستور: ص١٥- ١٦.

الوثائق والمراسلات والمتون الرسمية والكتب الدراسية بهذه اللغة».

فترى أن هذه المادة موضوعة على أساس القومية الإيرانية، لأن للإسلام لغة واحدة هي العربية لا باعتبارها لغة العرب، بل باعتبارها لغة القرآن والسنة ولغة دولة الرسول- ﷺ- والصحابة والتابعين.

- ويقرر الأصل السادس من الدستور: بأن مرجعهم رأي الأمة (لا الكتاب والسنة) فيقول: «يجب أن تدار شئون البلاد في جمهورية إيران الإسلامية على رأي الأمة..»[1].

ولا شك أن دولة الخلافة في الإسلام تدار شئونها بهدي من الكتاب والسنة، وليس الرأي العام هو أساس الحكم في الإسلام، إنما هو أساس في الأنظمة الوضعية.

ويوضح هذا المبدأ أكثر ما جاء في الأصل التاسع والخمسين عندهم والذي يقول: «ممارسة السلطة التشريعية قد تتم أحياناً عن طريق الاستفتاء الشعبي العام، وذلك في القضايا الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية الهامة، ويجري هذا الاستفتاء العام بناء على طلب أكثر من ثلثي مجموع أعضاء المجلس»[2].

ولا غرابة أن يلجأوا إلى استفتاء الناس في شئونهم بعد أن حرموا أنفسهم من المصدر الثاني في التشريع وهو «السنة المطهرة». ولقد اقترح عليهم شيخهم يوسف البحراني صاحب الحدائق أن يبحثوا لهم عن مذهب غير هذا المذهب لعدم وفائه بما يريدون[3].

هذا بعض ماجاء في دستورهم حسب الطبعة الأخيرة منه عام ١٤٠٦هـ[4].

---

(١) الدستور: ص١٨.

(٢) المصدر السابق: ص٤٦.

(٣) انظر: نص كلامه بحروفه وتمامه: ص (٣٨٨).

(٤) مما يجدر تسجيله هنا هو أنه نشر الدستور في جريدة السفير اللبنانية مترجماً بقلم محمد صادق الحسيني بصورة مغايرة للنشر الرسمي الأخير للدستور، والتغيير الذي جرى قد يكون للتقية =

وقد تبين أنه لا يمثل دستور دولة إسلامية، وإنما يمثل دولة فارسية عنصرية، ورافضية جعفرية، ولا يأخذ أحكامه من الكتاب والسنة، وإنما يرتبط بروايات الكليني وأضرابه والتي يسمونها سنة المعصومين..

* * *

= أثر فيه، وذلك من أجل صيانة سمعة المذهب من النقد.

وقد قام حزب التحرير- وهو كما يظهر من الأحزاب المتعاطفة مع ثورة إيران والموالية لها، بل الذى يرى فيها الحكم الإسلامي المنشود- بدراسة مواد الدستور، كما نشرته جريدة السفير بعد أن سأل السفارة الإيرانية في بيروت عن مدى اعتمادهم لما نشر فأفادوه بأن الترجمة المنشورة في السفير «ترجمة دقيقة وأمينة».. وقد تبين له بعد الدراسة- كما نشر ذلك في كتيب صغير- أن الدستور لا صلة له بالإسلام إلا بالاسم، حتى ذكر أنه جاء في «الفصل الثامن المتعلق بالسلطة القضائية» في مواده رقم ١٣١، و١٣٢، ١٣٥، ١٣٦ ما يدل على أن القانون المدني الوضعي.. هو الذي سيوضع في المحاكم. (انظر: نص نقض مشروع الدستور الايراني، والذي نشره حزب التحرير ص٤٨) وانتهى الحزب من نظره في الدستور إلى أنه: «ليس دستوراً إسلامياً، ولم يأخذ أحكامه من كتاب الله وسنة رسوله، ويتبين أن واضعه يتميز بعقلية غربية، ولا يتمتع بعقلية إسلامية» (المصدر السابق: ص٥٢). وقال بأنه « إذا وضع هذا الدستور موضع التنفيذ فإنه لا يجعل الدولة دولة إسلامية». وقال بأنه يجب أن يكون الدستور منبثقاً من العقيدة الإسلامية، ومأخوذة كل مواده من كتاب الله وسنة رسوله (المصدر السابق).

هذا حكم حزب التحرير مع أنه موالٍ للحكومة الإيرانية، وفي اتجاهه شبه بالاتجاه الرافضي، لأنه يرجيء تطبيق بعض أحكام الإسلام حتى تقوم دولة الخلافة، كما يرجيء الشيعة تطبيق بعض أحكام مذهبهم حتى يعود الغائب... ومع ذلك فإنه يحكم على دستورهم بهذا الحكم. ولولا ضيق المجال لعرضت أوجه نقدهم للدستور، وقد أرسل هذا النقد إلى خميني، مشفوعاً بدستور إسلامي مقترح، ويبدو أن الشيعة استفادوا من ذلك في تغيير بعض المواد التي تثير النقد لدستورهم، كما يتبين ذلك في نشرته الأخيرة، ومع ذلك لم يسلم من ضلال كما تبين أثناء النقد (وانظر في التعريف بحزب التحرير، كتاب الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة/ تأليف سليم الهلالي، وزياد الدبيج ص: ١٣٧ وما بعدها).